

يجي لاستقاط الأسد

لا اعتراف بالمعارضة... ولا توحيد

اتباع منهج مختلف». وقال إنه «يتوقع أن يفرض المؤتمر على إنشاء صندوق لدعم الاحتجاجات الإنسانية العاجلة للمدنيين السورية المحاصرة من قبل القوات النظامية»، مضيفاً إن «هناك مناطق في سوريا تحتاج من دون شك إلى مساعدات عاجلة».

وتطرق طيفور أيضاً إلى أزمة المعارضة السورية وإمكانات تفريقها، وقال موضحاً السبب الأساسي الذي يفرق بين هيئة التنسيق السورية والمجلس الوطني «يبقى أن الهيئة تضم تابعين للنظام، وهم يريدون نجاح الثورة عن طريق التفاهم والحوار مع نظام الأسد».

وأضاف إن «هذا النهج يتعارض مع استراتيجية المجلس الوطني السوري، الذي يسعى إلى إطاحة الأسد ولا يريد التشاور معه».

وعن اتهام الحقوقي السوري هيثم المانع للمجلس الوطني السوري بتلقيه في الفترة الأخيرة أموالاً طائلة من بعض المنظمات الغربية، أكد الطيفور «أن المجلس الوطني السوري لم يتلق ولو مليماً واحداً من أي طرف. وهنا لا بد من القول إن كافة الوفود السورية التابعة للمجلس الوطني تتحرك بالاعتماد على تمويلات ذاتية».

ورغم أن طيفور كان حذراً في تصريحاته، فإن عضو المجلس الوطني السوري، محي الدين اللاذقاني، قال لـ«الأخبار» إن «المعارضة السورية تريد من «أصدقاء سوريا» دعماً مباشراً لفتح ممرات آمنة لإيصال المساعدات إلى المدن المحاصرة من النظام، والعمل على فرض مناطق عزل، والمساعدات الإنسانية، إلى حين سقوط النظام، حيث ستقوم حكومة وحدة وطنية تقوم بتسيير البلاد».

لكن اللاذقاني قال إنه لا يوافق الرئيس التونسي منصف المرزوقي في مبادرته باتباع الحل اليميني في سوريا، مفسراً أن الحل اليميني في سوريا مرفوض لاختلاف الظروف السياسية الحالية عن باقي الثورات، فحسب رأيه لكل ثورة خصوصياتها. وأوضح أن «النموذج اليميني طبق على أساس مبادرة، وبعدها قام (الرئيس اليميني علي) صالح بسفك دماء قليلة، مقارنة بما يحدث في حمص مثلاً». وأضاف إن «الشعب السوري لن يرضى بأن تتوافر حصانة للأسد».



يحدد «من يمثل الشعب السوري» بدلاً من الشعب السوري، ولا يستبعد على نحو واضح «عسكرة» الحركة الاحتجاجية، أو التدخل الخارجي.

وأوضح رئيس الهيئة في المهجر، هيثم مناع، «اتخذنا هذا القرار لأن ورقة العمل المقدمة إلى المؤتمر المذكور تتضمن فقرات أساسية تتعارض مع خط الهيئة، والمصلحة القومية العليا لسوريا، ومصصلحة الثورة السورية».

وقال «هناك عناصر ستعمق الخلاف بين أطراف المعارضة السورية، عوضاً

عن تقريبها وفتح باب النموذج الليبي في العلاقة مع الجامعة العربية، أي أن تصبح الجامعة مجرد مفوض لآخرين للتصرف في الشؤون السورية». وعلى هامش المؤتمر، قال نائب رئيس المجلس الوطني السوري، محمد فاروق طيفور، لـ«الأخبار» إنه «لو بقي النظام السوري يتصرف وفق نفس الاستراتيجية في قمع المدنيين، فإن الجيش الحر وكافة العناصر المنشقين سيضطرون إلى التصعيد بالضرورة». وأوضح أنه «إذا طال أمد الحرب، فإن الأطراف الدولية ستكون مدفوعة إلى

تونس - نزار مقني

أراد رئيس المجلس الوطني السوري، برهان غليون، أمس، أن يكون «مؤتمر أصدقاء الشعب السوري» منعطفاً في «الثورة السورية»، إلا أنه عثر في نهاية الاجتماع عن خيبته «السياسية» من هذا الملتنقى الدولي.

وأورد غليون في كلمته أمام المؤتمر 4 نقاط أساسية قال إنه جاء لتأمينها للشعب السوري «الطامح للانعتاق»: النقطة الأولى تختصر في تقديم الإغاثة الفورية، بما في ذلك الإعلان عن وجود مناطق منكوبة في سوريا، وفتح ممرات آمنة لإمداد الأهالي بالمعونات العاجلة، وإخراج الجرحى والنساء والأطفال من الأحياء والمدن المحاصرة، وإيجاد مراكز لتجميع المساعدات الإنسانية في دول الجوار.

النقطة الثانية جاءت لتعطي تفسيراً أكبر للنقطة الأولى، وتشير إلى «ضرورة تأمين وضمان حرية العمل والحركة لمنظمات الإغاثة الدولية ومنظمات حقوق الإنسان لمساعدة الأهالي». أما النقطة الثالثة، فدعا فيها «إلى ضرورة توفير جميع الوسائل الكفيلة بحماية المدنيين السوريين»، وهو ما أثار جدلاً كبيراً بشأن ماهية تلك الحماية، فيما فسرها البعض على أنها مطية تدخل دولي. النقطة الأبرز كانت الرابعة، التي طالب من خلالها بالاعتراف بالمجلس الوطني كمثل شرعي للسوريين، وهو ما يبدو أنه لم يجر في نهاية المؤتمر، وما جعله يعبر عن «خيبة أملة».

وقدم غليون مجموعة من الاقتراحات، منها سعيه إلى كسب الأكراد، حين قال إن حكومة سوريا الجديدة ستكون لا مركزية، وإنهم سيتمنعون بحقوقهم الوطنية التي يطالبون بها. وعرض رؤية المجلس لمرحلة ما بعد بشار الأسد، واقترح تشكيل مجلس رئاسة مؤلف من القادة الوطنيين، وتأليف حكومة انتقالية من الشخصيات العسكرية والسياسية والخبراء الذين لم يشاربوا الثورة، كما اقترح إنشاء مجلس لمعالجة تجاوزات نظام الأسد، ومنع أي أعمال انتقامية سياسية أو طائفية. وكانت لافتة أمس مقاطعة هيئة التنسيق الوطنية السورية المعارضة للمؤتمر، بعدما كان من المقرر أن تشارك، مشيرة، في بيان لها، إلى أن الاجتماع

غليون، الذي خرج غاضباً من المؤتمر مع بقية الوفد السوري، بعدما أعرب عن خيبة أملة منه. كليتون التقت غليون ورئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم في اجتماع هامشي. وفي ختام الاجتماع، عقدت وزيرة الخارجية الأميركية مؤتمراً صحافياً شددت فيه على ضرورة أن يسعى المجتمع الدولي إلى تغيير موقف الصين وروسيا المعارض لأي إجراء ضد سوريا. وقالت «علينا العمل على تغيير موقف الروس والصينيين». وأضافت «ينبغي أن يدركوا أنهم يبقون ليس في وجه تطلعات الشعب السوري فحسب، بل الربيع العربي برمته أيضاً».

وأضافت كليتون إن الروس والصينيين «يقولون في الواقع للتونسيين والليبيين وغيرهم في المنطقة: لا نوافق على تمتعكم بالحق في إجراء انتخابات لاختيار قادتكم. نعتقد أن ذلك يجري عكس التاريخ، وليس موقفاً قابلاً للحياة». وقالت إنه كلما أسرع البلدان في «دعم التحرك في مجلس الأمن، أسرعنا في الحصول على قرار يسمح باتخاذ إجراءات ندرك جميعاً أنه ينبغي اتخاذها». وتابعت «من المؤسف جداً رؤية عضوين دائمين في مجلس الأمن يستخدمان حقهما في النقض، عندما يتعرض الناس للقتل من نساء وأطفال وشبان شجعان... إنه أمر شائن، وأتساءل إلى جانب من يقفان؟ من الواضح أنهما لا يقفان إلى جانب الشعب السوري».

وفي أول تعليق بعد المؤتمر، أعرب الرئيس الأميركي باراك أوباما الجمعة عن استعداده لاستخدام «كل الأدوات المتوافرة لمنع المجازر» في سوريا، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن الوحدة الدولية التي تجلت في مؤتمر تونس حول سوريا «تشجعه». ودعا، أمام الصحافيين، إلى توجيه «رسالة واضحة» إلى الرئيس السوري بشار الأسد تأمره «بوقف قتل» المدنيين.

وقال أوباما «جميعنا عندما يرى الصور المروعة التي تأتي من سوريا ومن حمص في الأونة الأخيرة يدرك أنه من الضروري تماماً أن يوحد المجتمع الدولي صفوفه في توجيه رسالة واضحة إلى الرئيس الأسد، بأنه حان الوقت للانتقال (السلطة)». وأضاف «حان الوقت لوقف قتل المواطنين السوريين على يد حكومتهم». وفيما لزمّت دمشق الرسمية الصمت حول المؤتمر، وصف التلفزيون السوري اجتماع «أصدقاء سوريا» بأنه «أعداء سوريا»، و«أصدقاء الولايات المتحدة وإسرائيل».

(الأخبار)

المحتوم في مواجهة آلة عسكرية لا ترحم». وخلص الفيصل إلى القول إن «بلادي ستكون في طليعة أي جهد دولي يحقق الغرض المطلوب، لكن لا يمكن لبلادي أن تشارك في أي عمل لا يؤدي إلى حماية الشعب السوري النبيل على نحو سريع وفعال».

وخلال اجتماع ثنائي مع وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كليتون أبدى الفيصل ترحيبه بفكرة تسليح المعارضة، مشيراً إلى أنها «فكرة ممتازة». وقال ردأ على سؤال يتعلق بإمكان تسليح المعارضة «أعتقد أنها فكرة ممتازة»، مضيفاً «لأنهم بحاجة إلى توفير الحماية لأنفسهم». غير أن كليتون قالت إنها ستحدث في وقت لاحق عن هذا الموضوع.

المحاولة الأميركية لاسترضاء السعودية لم تكن الوحيدة، فلحقها مسعى لاسترضاء رئيس المجلس الوطني برهان



التسلح بعلم الغرب

وهو مشرع روسي اجتمع في وقت سابق هذا الأسبوع مع الرئيس السوري بشار الأسد، على أن الدعم الغربي والعربي لخصوم الأسد لا يؤدي سوى إلى تفاهم العنف، وقال، في مؤتمر صحافي، إن «الإشارات هي: واصلوا القتال.. سندعمكم. وبالتالي قتلي وجرحي في حمص - المسؤولية لا تقع على عاتق الأسد وحده، بل أيضاً على القوى الغربية والحكومات العربية».

من جهته، قال الخبير العسكري الروسي، الجنرال ليونيد ساجين، إن «ما ينفذ في سوريا هو سيناريو مرسوم منذ فترة طويلة، من قبل الولايات المتحدة وحلفائها». ولفت إلى أن القسم الأكبر من الأسلحة التي يتسلمها الجيش السوري الحر هي من ترسانات تسليح الدول الأعضاء سابقاً في «معاهدة وارسو».

(رويترز، يو بي أي)

لفت إلى أن «دولاً تسمح لسوريين بشراء السلاح وإرساله إلى داخل البلاد». وأوضح أنه تجري اتصالات أيضاً لإيجاد وسيلة لإدخال ضباط سوريين متقاعدتين إلى البلاد، لتقديم المشورة في محاولة لتنسيق العمل بين مقاتلي المعارضة.

ونقلت وكالة «إيتارناس» الروسية عن مصدر في الاستخبارات السرية الروسية قوله إن المجموعات المسلحة في المعارضة السورية تتلقى أسلحة من الخارج، وأوضح أن «كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر تصل إلى الجيش السوري الحر من لبنان والعراق وتركيا، لكن على نحو غير رسمي، ومن دون موافقة حكومات تلك البلدان». وأضاف المصدر، الذي لم يكشف هويته، إن شحنات الأسلحة تشمل بنادق آلية ورشاشات وبنادق قناصة وقنابل مضادة للدبابات. بدوره، شدد الكسي بوشكوف،

أقر مصدر في المعارضة السورية أمس بأن دولاً غربية ودولاً أخرى تغض الطرف عن مشتريات سلاح يقوم بها معارضون سوريون في الخارج. وقال المصدر لوكالة «رويترز» على هامش مؤتمر أصدقاء سوريا، إن معارضين في الخارج يهربون بالفعل أسلحة خفيفة وأجهزة اتصالات ونظارات للرؤية الليلية للمعارضين داخل سوريا، لافتاً إلى أن مؤيدي المعارضة السورية يحاولون أيضاً إيجاد سبل لتزويد الجيش السوري الحر بأسلحة مضادة للطائرات والدبابات.

وأضاف المصدر، طالباً عدم الكشف عن هويته، «ندخل أسلحة دفاعية وأخرى هجومية... إنها تأتي من كل مكان، بما في ذلك دول غربية، وليس من الصعب مرور أي شيء عبر الحدود». وفيما أكد أنه «ليس هناك قرار من أي دولة بتسليح الثوار»،

الإسلامي إكمال الدين إحسان أوغلو، رفض منظمته التدخل العسكري الأجنبي في الأزمة السورية، وحذر من دفع الأمور نحو حرب أهلية في سوريا. أما وزيرة الخارجية الأميركية، هيلاري كليتون، فحذرت النظام السوري من أنه سيدفع «الثمن غالياً» إذا ما استمر في تجاهل صوت المجموعة الدولية، وقدمت 10 ملايين دولار لدعم المساعدة الإنسانية في سوريا. وأضافت «إننا جميعاً بحاجة إلى نظرة فاحصة لما يمكن أن نقوم به من جهد إضافي. لقد حان الوقت لجميع الموجودين هنا لفرض حظر للسفر على كبار المسؤولين في النظام، مثلما فعلت جامعة الدول العربية، وتجميد أصولهم ومقاطعة النفط السوري ووقف الاستثمارات الجديدة، والنظر في إغلاق السفارات والفنصليات». وقالت «بالنسبة إلى الدول التي فرضت عقوبات بالفعل يجب علينا تطبيقها بحذافيرها».

النار في سوريا، كما دعا المعارضة إلى توحيد صفوفها. وأعلن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو أن مدينة إسطنبول التركية ستستضيف المؤتمر الثاني لـ«أصدقاء سوريا»، لكنه لم يحدد موعداً لذلك. وجدد دعوته إلى إيجاد سبل لحرمان الحكومة السورية «الوسائل التي تتيح لها ارتكاب فظائع ضد الشعب السوري».

وقال «علينا البحث عن سبل ووسائل تتيح فرض حظر سلاح على النظام». وقال وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه إن الاتحاد الأوروبي سيجمد أصول البنك المركزي السوري بدءاً من 27 شباط في إطار مجموعة من العقوبات المشددة التي تهدف إلى وقف حملة قمع المعارضة. وأبلغ جوبيه اجتماع مجموعة «أصدقاء سوريا» «بدءاً من يوم الاثنين سنتخذ إجراءات جديدة قوية، من أبرزها تجميد أصول البنك المركزي السوري». وأعلن الأمين العام لمنظمة التعاون